حنّه شاهين

حكومة ليكود تتراجع عن بعض مبادىء الاقتصاد الحر وتقر سياسة اقتصادية انتخابية

الازمة الاقتصادية بين سياستين

تعتبر الازمة الداخلية التي تواجهها اسرائيل، الآن، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، من أشد الازمات التي واجهتها منذ قيامها؛ وذلك من حيث عواملها وتأثيراتها السلبية. فالتضخم المالي السريع الذي وصل معدله، وفق احصائيات صندوق النقد الدولي[1]، إلى نحو ١٣١٪، سنة ١٩٨٠، لم يسبق له مثيل في تاريخ اسرائيل التي واجهت، خلال النصف الأول من الخمسينات، وفي أواسط الستينات، ازمتي ركود اقتصادي، اختلفت عواملهما ونتائجهما عما هو قائم الآن. والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، لماذا تفاقمت الازمة الاقتصادية في اسرائيل إلى هذا الحد، خلال ثلاث سنوات ونصف السنة، مضت من عهد ليكود؟ أصحيح ان السياسة الاقتصادية التي اتبعتها حكومة الليكود كانت المسبب الوحيد لهذه الازمة؟ أم ان هناك مسببات أخرى لا تقل أهمية، ساعدت على تطور هذه الأزمة إلى حد دفع زعماء ليكود للتسليم بتقديم موعد الانتخابات للكنيست العاشر، من خريف هذه السنة إلى صيفها؟

ان نظرة سريعة إلى تطورات الوضع الاقتصادي في اسرائيل، منذ مجيء ليكود إلى الحكم، تبيّن أن هنالك سياستين تؤثران على مجرى الاحداث: أولاهما السياسة الرسمية التي تقرها الحكومة وتنفذها عن طريق الميزانية العامة – السنوية؛ وثانيتهما السياسة المضادة التي تقرها وتنفذها الفئات المعارضة بقيادة الهستدروت. وهذه لا تقل شأناً، من ناحية تأثيرها في الوضع، سلباً أو ايجاباً، عن السياسة الأولى. وقبل الدخول في تفصيلات هاتين السياستين وتطوراتهما، لا بد من ان نذكر بأن الأزمة الاقتصادية الراهنة لم تولد في ظلهما، وانما تعود جذورها إلى مطلع السبعينات، أي إلى بداية ظهور الضغوط التضخمية